

خامساً وثائق جامعة الإسكندرية

وثيقة رقم (١)

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢

بإنشاء وتنظيم جامعة فؤاد الأول^(*)

نحن فاروق الأول ملك مصر.

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صتقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ - تنشأ في مدينة الإسكندرية جامعة تسمى "جامعة فاروق الأول" وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب.

كلية الحقوق.

كلية الطب.

كلية العلوم.

كلية الهندسة.

كلية الزراعة.

كلية التجارة.

وغير ذلك من الكليات والمعاهد التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون.

مادة ٢ - من اختصاص جامعة فاروق الأول كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وعلى وجه العموم فإن عليها تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.

مادة ٣ - تكون لجامعة فاروق الأول شخصية معنوية قانوناً وتكون لها الأهلية الكاملة للتقاضي، ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها من طريق النوقف والوصاية والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت له الجامعة، كل ذلك طبقاً لأحكام هذا القانون.

مادة ٤ - تدبر جامعة فاروق الأول بنفسها أموالها مع مراعاة النصوص القانونية في مسائل الوقف، ولها أن تدرج في باب إيراداتها العادية في ميزانيتها الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغلة أموالها المنقولة والثابتة ورسومها والإعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنين الماضية وسائر الإيرادات من أي مورد كان، وأن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاتها السنوية.

مادة ٥ - تتبع في حسابات الجامعة القواعد والتعليمات التي تجري عليها حسابات الحكومة، وهي في حساباتها خاضعة إلى تفتيش ومراجعة وزارة المالية التي يجب أن تقدم إليها حسابات السنة المنتهية بعد شهرين من انتهاء السنة المالية.

مادة ٦ - القواعد المتبعة في إدارة الأموال العمومية يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامعة التي يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالاً عمومية مع مراعاة نصوص اللوائح التي تقرر خاصة للجامعة ولو كانت مخالفة لتلك القواعد.

مادة ٧ - وزير المعارف العمومية هو الرئيس الأعلى للجامعة بحكم منصبه، ويباشر مجلس الجامعة ومديرها إدارتها تحت سلطته.

مادة ٨ - يؤلف مجلس الجامعة كما يلي:

المدير وله رئاسة الجامعة.

وكيل الجامعة.

عمداء الكليات.

عضو من كل كلية ينتخبه مجلس الكلية من بين الأساتذة ذوي الكراسي لمدة سنتين قابلة للتجديد.

مندوب عن وزارة المعارف العمومية يختاره الوزير لمدة سنة قابلة للتجديد.

مدير بلدية الإسكندرية.

مادة ٩ - ينظر مجلس الجامعة في المسائل الآتية:

(١) تكون أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها وإيراداتها والتصرف فيها.

(٢) إعطاء التراخيص لمدير الجامعة في مباشرة الأعمال المدنية التي تهم الجامعة.

(٣) إقامة أبنية الجامعة وترميمها.

- (٤) إعداد مشروعات قوانين الميزانية والحساب الختامي.
- (٥) تعيين الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتأديبهم ونقلهم من الجامعة.
- (٦) إدارة حركة التعليم وتشمل:
- أ - إنشاء كراسي التعليم ونقل الأساتذة ذوي الكراسي من كلية إلى كلية أخرى.
- ب- وضع خطط الدراسة ومناهجها ومدة الدراسة ومدة المسامحة.
- ج- النظام العام للدروس والمحاضرات والأشغال العملية ونظام أعمال المكتبة وجدول الدراسة العامة بالجامعة.
- د- اللوائح الخاصة بالمعاهد والمرصد والمتاحف.
- (٧) منح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى.
- (٨) منح الدكتوراه الفخرية للجامعة.
- (٩) منح الدكتوراه الفخرية لإحدى الكليات بناء على اقتراح مجلسها.
- (١٠) إدارة حركة الامتحانات وتشمل مدة أشغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.
- (١١) شروط قبول الطلبة في الجامعة ونظام تأديبهم ومقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها وشروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.
- (١٢) إغلاق الكليات.
- (١٣) إنشاء وتنظيم الأعمال خدمة للطلاب.
- (١٤) الندب للجامعات والمعاهد الأجنبية ومنح الإجازات لمهام علمية.
- (١٥) اختصاصات كبار الموظفين ومجالس الكليات.
- مادة ١٠ - فيما عدا المسائل التي تقتضي إصدار قانون أو مرسوم أو تقتضي تصديق مجلس الوزراء أو وزير المعارف العمومية بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة من تلقاء نفسها.

وفيما يتعلق بالامتلاك وبالنزول عن الملك وبالمبادلة والقروض وقبول الهيئات والوصايا والإعانات وغلة الوقف لا تكون قرارات مجلس الجامعة نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء.

ولا تكون القرارات الخاصة بإغلاق الكليات نافذة إلا بعد تصديق وزير المعارف العمومية.

مادة ١١ - يعين مدير الجامعة بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية ويشترط أن يكون من ذوي الخبرة بالتعليم العالي.

وهو يمثل الجامعة ويرأس مجلسها وينفذ قراراته ويدير شؤون الجامعة التعليمية والإدارية.

مادة ١٢ - يعين وزير المعارف العمومية وكيلًا للجامعة يساعد المدير ويقوم مقامه وقت غيابه ويشترط أن يكون من ذوي الخبرة بالتعليم العالي.

مادة ١٣ - لكل كلية من كليات الجامعة مجلس يسمى "مجلس الكلية" ويتولى إدارتها عميد، وعند غيابه وكيل.

يعين الوزير العميد من بين أقدم الأساتذة الخمسة المصريين ذوي الكراسي ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات.

ولا تجوز إقالة العميد من العمادة قبل انقضاء المدة المذكورة إلا بقرار مسبب من الوزير.

ولا تجوز إعادة تعيين العميد المقال قبل مضي سنتين.

ووكيل الكلية ينتخبه سنويا مجلس الكلية من بين الأساتذة ذوي الكراسي.

مادة ١٤ - يؤلف مجلس كل كلية كما يأتي:

عميد الكلية وله الرياسة وعليه تنفيذ قرارات المجلس.

الأساتذة ذوي الكراسي.

الأساتذة المساعدون الذين يكفون تدريس مواد ليس لها أساتذة ذوو كراسي.

وعند غياب العميد يقوم مقامه وكيل الكلية.

ويدير مجلس الكلية حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية وفقا للوائح وتحت مراقبة مجلس الجامعة.

مادة ١٥ - لا تكون مداوات مجلس الجامعة ومجالس الكليات صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل. وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فإذا تساوت رجح رأى الجانب الذي فيه الرئيس.

ولكل من هذه المجالس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولى الكفاية لجانا لدرس مسائل خاصة.

مادة ١٦ - يعين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة، أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيعينهم وزير المعارف العمومية بناء على طلب مدير الجامعة فيما عدا الموظفين المنصوص على أن تعيينهم يكون من اختصاص مدير الجامعة.

وفيما خلا بعض النصوص الواردة في اللوائح الخاصة بأعضاء هيئة التدريس فإن جميع موظفي الجامعة تسرى عليها القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظيف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة.

مادة ١٧ - تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية.

مادة ١٨ - خطط الدراسة وشروط منح الدرجات العلمية والدبلومات وشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس وتأديبهم تكون بقانون.

أما المسائل الآتية فإنها تصدر بمرسوم بعد أخذ رأي مجلس الجامعة:

- (١) شروط قبول الطلبة في الجامعة.
- (٢) نظام تأديب الطلبة.
- (٣) مقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها.
- (٤) كيفية إدارة الأموال.
- (٥) مناهج الدراسة.
- (٦) مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.

- (٧) مدة الدراسة ومدة المسامحة.
- (٨) شروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.
- (٩) اختصاصات كبار موظفي الجامعة.
- (١٠) اختصاصات مجالس الكليات في الحدود المبينة في نصوص هذا القانون.
- (١١) وعلى العموم القواعد الواجب اتباعها في الشؤون المهمة الخاصة بإدارة أموال الجامعة وبالتعليم فيها.
- مادة ١٩ - يكون للدرجات والدبلومات والشهادات المختلفة التي تمنحها كليات قاروق الأول قيمة أمثلها مما تمنحه كليات جامعة فؤاد الأول.
- مادة ٢٠ - إلى أن يتم تكوين مجلس الجامعة وهيئاتها المختلفة المبينة في هذا القانون يكون لوزير المعارف العمومية الاختصاصات والسلطات المقررة لهذه الهيئات.
- مادة ٢١ - على وزير المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.
- نأمر بان يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.
- صدر بقصر عابدين في ١٩ رجب سنة ١٣٦١ (٢ أغسطس سنة ١٩٤٢)

(٤) الوقائع المصرية في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ - العدد ٣٤٨.

يستخلص من هذا القانون ما يلي:

- أن جامعة فاروق الأول بدأت بسبع كليات، كان أقدمها كلية الآداب التي يعود تأسيسها إلى عام ١٩٣٨ حيث كانت

فرعا لجامعة فؤاد الأول

وثيقة رقم (٢)

مرسوم

بتعيين مدير جامعة فاروق الأول بالإسكندرية

نحن فاروق الأول ملك مصر.

بناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ - يعين مصطفى عامر بك وكيل وزارة المعارف العمومية، مديرا لجامعة فاروق؛

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم.

صدر بقصر رأس التين في ٢٥ شوال سنة ١٣٦٩ (٩ أغسطس سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عثمان محرم

وزير المعارف العمومية

طه حسين

- يستخلص من هذا القرار ما يلي:

تعيين مصطفى بك عامر مديرا لجامعة فاروق الأول بدلا من محمد صادق جوهر التي عين وكيل لوزارة المعارف العمومية.

وثيقة رقم (٣)

برقية التأييد التي أرسلها مجلس جامعة
الإسكندرية (فاروق الأول) لثورة يوليو
(الأهرام ٢٥ يوليو ١٩٥٢)

من هيئة التدريس بجامعة فاروق.
وتنشر فيما يلي نص البرقية التي
تلقتها سعادة القائد العام من هيئة
التدريس بجامعة فاروق الأولى :
« أن ما قام به الجيش من حركة
تطهير مباركة للعمل على استقرار
الحكم لصالح الشعب ، ما هو إلا
تريده ، لأرضية التي تجيش في صدور
المواطنين جميعها ، وأن رجال الجامعة
ليتسعروا أنفسهم في خدمة الوطن ،
متعاونين مع رجال الجيش وباقي
الشعب في سبيل الوصول إلى أكبر
بعضة في جميع مطالب البلاد ، واشتد
التوفيق » .

مرسوم بقانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٢
بتعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء
وتنظيم جامعة فؤاد الأول

باسم حفرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية العرشية

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأولى .

وعلى ما أقرته مجلس الدولة .

وتنفيذاً على ما عرضته وزير المعارف العمومية وموافقة رأي مجلس الوزراء

رحمتاً بما هو آت :

(المادة الأولى)

يستعاض عن الفقرة الأولى من المادة ١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص

بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأولى بالنص الآتي .

تتألف من مدينة الاسكندرية جامعة تسمى " جامعة الاسكندرية " وتتكون من

الكليات الآتية .

(المادة الثانية)

يطلق على جامعة فاروق الأولى اسم " جامعة الاسكندرية " من جميع التسميات

التي صدرت احتفاءً إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة

فاروق الأولى .

(المادة الثالثة)

على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وبمعدل به من تاريخ نشره فمضى

المرسوم الوصية .



صدر بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٢ (٧١) بتاريخ ١٥/١٠/٥٢

(مسمية محمد النسيم)

(محمد بن عبد العزيز)

(محمد بن عبد العزيز)

بأمر هيئة الوصاية العرشية

رئيس مجلس الوزراء

(محمد نجيب)

رقم ١٥٠

وزير المعارف العمومية

(مصطفى صادق الرافعي)

نمرة ١٤٧ - ٥٧/٩ (٧١٥٩)

يصل إلى وزارة المعارف العمومية لتنفيذ .

بمذكرة ١٠٠٠

المرسوم الوصية

محمد نجيب

رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب

مفتي الجمهورية
محمد نجيب

وثيقة رقم (٤)

مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢
بتعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢
الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان،

هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير المعارف العمومية وموافقة رأي مجلس

الوزراء؛

رسمت بما هو آت:

(المادة الأولى)

يستعاض عن الفقرة الأولى من المادة ١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢

الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول بالنص الآتي:

تنشأ في مدينة الإسكندرية جامعة تسمى "جامعة الإسكندرية" وتتكون من

الكليات الآتية.

(المادة الثانية)

يطلق على جامعة فاروق الأول اسم "جامعة الإسكندرية" في جميع

التشريعات التي صدرت استنادا إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء

وتنظيم جامعة فاروق الأول.

(المادة الثالثة)

على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية.

بمختص من هذا المرسوم ما يلي:

تغيير اسم جامعة فاروق الأول إلى جامعة الإسكندرية.